

تأثير السوق غير المنظم على الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1998-2023)

Impact of the unregulated market on the balanced balance of the National Fund for Social Insurance for Unemployed Workers (CASNOS) in Algeria (1998-2023 standard study)

غواس سفيان¹

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر

✉ s.ghaoues@univ-skikda.dz

 0000-0001-9002-1427

تاريخ النشر: 30-06-2025

تاريخ القبول: 20-06-2025

تاريخ الاستلام: 14-03-2025

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير السوق غير المنظم على الرصيد التوازني للصندوق (CASNOS) في الجزائر خلال الفترة 1998-2023، باستخدام نموذج (ARDL). حيث تركز هذه الدراسة على السوق غير المنظم كعامل رئيسي يؤثر على استدامة الصندوق، الذي يشمل العمال غير الأجراء، مما يقلل من مساهماتهم ويزيد الضغط المالي على CASNOS. اعتمدت الدراسة على بيانات زمنية تشمل التضخم، البطالة، والإنفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة، تعبر عن مؤشر السوق غير المنظم ومؤشر الرصيد غير التوازني كمتغير تابع، أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم والبطالة على الرصيد التوازني. في المقابل، سجل الإنفاق الحكومي أثرا إيجابيا ذو دلالة إحصائية، مما يعكس دوره في دعم الصندوق عبر تعويض نقص المساهمات. وبرز تأثير السوق غير المنظم في تقليل الإيرادات نتيجة نقص دفع الاشتراكات، مع زيادة الأعباء بسبب الطلب على التغطية الاجتماعية. تشير النتائج إلى ضرورة وضع سياسات لدمج عمال القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي وتعزيز الدعم الحكومي لضمان استدامة الصندوق في ظل التغيرات الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: السوق غير المنظم؛ مؤشرات اقتصادية؛ الرصيد التوازني؛ صندوق CASNOS؛ نموذج (ARDL). تصنيف JEL : H55 ؛ C22 ؛ O12 ؛ C22.

Abstract

This study aims to measure the impact of the unregulated market on the Fund's balance sheet (CASNOS) in Algeria during 1998-2023, using the ARDL model. This study focuses on the informal market as a key factor affecting the sustainability of the Fund, which includes non-wage workers, reducing their contributions and increasing financial pressure on CASNOS. The study relied on time data, including inflation, unemployment and government expenditure as separate variables, reflecting the informal market index and the unbalanced balance index as a subordinate variable. The results showed a statistically significant negative impact of inflation and unemployment on the balance sheet. In contrast, government expenditure recorded a positive statistically significant impact, reflecting its role in supporting the Fund by compensating for the shortfall in contributions. The impact of the informal market on income reduction is highlighted by underpayment of contributions, with increased burdens due to demand for social coverage. The results point to the need to develop policies to integrate informal sector workers into the formal sector and to strengthen government support to ensure the Fund's sustainability

Keywords: Informal market; Economic indicators; Balanced; CASNOS Fund; Model (ARDL).

Jel Classification: H55; C22; O12; O15.

Cite this article

غواس، س. (2025). تأثير السوق غير المنظم على الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1998-2023). مجلة الباحث الاقتصادي، 13(2)، 31-12.



This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license

1. مقدمة.

يمثل السوق غير المنظم على مستوى العديد من الاقتصاديات جزءا كبيرا من الاقتصاد وسوق العمل، ويلعب دورا هاما في خلق فرص العمل وتوليد الدخل والانتاج، ومع ذلك فإن القطاع غير الرسمي يعرض العامل لخطر متزايد من الضعف وعدم الاستقرار، والواقع يشير إلى أن السوق غير المنظم له تأثير سلبي كبير على كفاية الدخل والسلامة والصحة المهنية وظروف العمل بشكل عام على العاملين في هذا القطاع سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وفي سياق الصعوبات التي تواجه صناديق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء في الجزائر يعاني من تحديات مالية كبيرة يرجع ذلك لإشكالية عدم التصريح بالنشاط المهني للعمال. وهذا الوضع له تأثير مباشر على الرصيد التوازني لـ CASNOS، المسؤول عن ضمان الحماية الاجتماعية للعاملين لحسابهم الخاص. ونظرا لغياب مساهمات هؤلاء العاملين في الصندوق، فإنه يشكل عائق أمام توازناته المالية. ولذلك فمن الضروري إجراء تحليل شامل لتأثير السوق غير المنظم على رصيد الصندوق وتحديد الحلول لتعزيز قدرته على الاستمرار على المدى الطويل.

كما سبق ذكره، يتضح أن هناك علاقة بين مؤشر السوق غير المنظم والرصيد التوازني لـ CASNOS، ومنه يمكن صياغة الإشكالية

التالية:

كيف يؤثر مؤشر السوق غير المنظم على الرصيد التوازني للصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) في الجزائر خلال الفترة 1998-2023؟

1.1. الأسئلة الفرعية

كما يمكن أن ندعم الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع وتطور مؤشرات السوق غير المنظم والرصيد التوازني لصندوق (CASNOS) في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات سوق العمل غير المنظم والرصيد التوازني للصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) في الجزائر، وما نوع هذا التأثير؟

2.1. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- يؤثر مؤشر السوق غير المنظم سلبا على الرصيد التوازني لصندوق (CASNOS) في الجزائر، حيث يؤدي توسع هذا السوق إلى تآكل الوعاء الاشتراكي وزيادة العجز المالي للصندوق.

الفرضيات الفرعية:

- يعتبر كل من معدل البطالة ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي متغيرات بديلة معبرة عن حجم السوق غير المنظم في الجزائر، وتشهد هذه المؤشرات تقلبات تؤثر عكسيا على الموارد المالية للصندوق (CASNOS)؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية وتأثير معنوي طويل الأجل بين مؤشرات السوق غير المنظم والرصيد التوازني للصندوق، حيث كلما زادت مؤشرات السوق غير المنظم، انخفضت إيرادات الاشتراكات وبالتالي اختل التوازن المالي للصندوق.

3.1. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تشخيص المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الرصيد التوازني للصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) لتحديد الأثر الذي يتركه السوق غير المنظم على وضعية الصندوق.

4.1. منهج الدراسة:

من خلال طبيعة الدراسة اعتمدنا في دراستنا هذه بغرض معالجة الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم بصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) والسوق غير المنظم في الجزائر في الفترة ما بين 1998 حتى 2023، كما تم استخدام المنهج القياسي عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وطرق تقدير معلماته واستخدام مختلف الإختبارات الإحصائية الخاصة بنموذج الدراسة.

5.1. حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على قياس وتحليل أثر السوق غير المنظم على الرصيد التوازني لـ CASNOS.
- **الحد المكاني:** طبقت الدراسة على دولة الجزائر نظرا لتزايد حجم الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد في الآونة الأخيرة.
- **الحد الزمني:** تم إختيار الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2023 لإجراء الدراسة.

6.1. تقسيمات الدراسة:

- تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسية:
- **الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS).**
- **نتائج الدراسة القياسية لأثر المؤشرات الاقتصادية على الرصيد التوازني للصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء.**

7.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (Kenichi & Miloslav, 2016) بعنوان: "Extending Social Security to the Informal Economy"، تتميزت هذه الدراسة بتركيزها على الطبيعة المتأصلة للعمل غير المنظم وتحديد التحديات الأساسية لدجمه في القطاع الرسمي. ودعوتها لجهود مستدامة ومتضافرة بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال تعكس فهما عميقا للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة. كما أنها ركزت على التأكيد الإرادة السياسية كعامل حاسم يضيف بعدا مهما غالبا ما يتم تجاهله في الدراسات الاقتصادية البحتة، واهتمت بالجانب النظري إلى حد كبير وتفتقر إلى بيانات كمية أو نماذج تجريبية تدعم استنتاجاتها. كما أنها لا تقدم تفاصيل عن كيفية قياس "الإرادة السياسية" أو تحديد الآليات العملية لنقل الأنشطة غير المنظمة إلى القطاع الرسمي، عكس دراستنا تناولت التحليل الكمي للمتغيرات التي لها أثر على صندوق الضمان الاجتماعي.

- دراسة (Ahsène, 2017) بعنوان: "The Informal employment and social security system Equilibrium « Case study: Algerian social security system » 1990-2016 National fund of Retirement (CNR). أشارت هذه الدراسة إلى فهم ديناميكيات السوق غير المنظم في الجزائر، حيث اعتمدت على طرق المسح ونموذج MIMIC (Multiple Indicators Multiple Causes) لتقدير حجم القطاع غير الرسمي وتحليل العوامل المحركة له. من خلال تحديد متغيرات اقتصادية رئيسية مثل التضخم، أسعار النفط، والإنفاق الحكومي كعوامل أساسية وراء نمو هذا القطاع، تقدم الدراسة رؤية شاملة تبرز التفاعل المعقد بين السياسات الاقتصادية والظروف المحلية في الجزائر، مما يجعلها ذات صلة وثيقة بسياق دراستنا. وقد استخدمت نموذج MIMIC، الذي يعتمد على مؤشرات متعددة لتقدير الظواهر غير المرصودة مباشرة، يعكس دقة منهجية تتجاوز التحليلات الوصفية التقليدية، لتقديم شرح أوسع لفهم الأسباب الهيكلية لتوسع السوق غير المنظم خلال الفترة 1990-2016. ومع ذلك،

فإن الدراسة تقصر في ربط هذه الديناميكيات بشكل مباشر بتأثيراتها المالية على رصيد صندوق التقاعد (CNR)، حيث تظل تركيزها محصوراً في تفسير الأسباب دون تقديم تقديرات كمية للتوازن الفعلي للصندوق.

■ دراسة (غراي و ساعو، 2024) بعنوان: "توسيع نطاق الضمان الاجتماعي كآلية للحد من التشغيل غير الرسمي، بالإشارة إلى كل من الجزائر والأردن" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتبيان أهم الآليات والابتكارات التي انتهجتها أنظمة الضمان الاجتماعي في كل من الجزائر والأردن، ومحاولة معرفة البرامج والسياسات المتبعة من طرف أنظمة الضمان الاجتماعي في الجزائر والأردن لتوسيع قاعدة الاشتراكات بما فيها العملة غير الرسمية، توصلت الدراسة إلى أن أجهزة الضمان الاجتماعي في كل من الجزائر والأردن أداة ضرورية وفعالة في يد الجهات الحكومية للحد من التشغيل غير الرسمي، كما أنها تعتبر آلية من الآليات التي تمكن من إدماج الاقتصاد غير الرسمي والعمالة المشتغلة فيه في الدورة الاقتصادية الرسمية. كما أن أنظمة الضمان الاجتماعي في الجزائر تتميز بشمولية أكبر مقارنة بالأنظمة الأردنية، وذلك راجع إلى إلزام الجزائر بتغطية جميع المخاطر ضمن النظم الحديثة، تقدم الدراسة رؤية شاملة تبرز التفاعل المعقد بين الضمان الاجتماعي والحد من التشغيل غير الرسمي في الجزائر، مما يجعلها ذات صلة وثيقة بسياق دراستنا. وقد استخدمت منهج وصفي تحليلي، التي اعتمدت على تحليل مختلف المعطيات والأرقام المتوفرة على متغيري الدراسة. ومع ذلك، فإن الدراسة تقصر كونها لم تقدم تحليلاً كمياً لتأثير السوق غير المنظم على التوازن المالي للنظام، مما يترك مجالاً لاستكشاف هذه العلاقة بشكل أكثر دقة في سياقات أخرى، وذلك ما تطرقنا له في دراستنا.

2. الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS):

من خلال هذا الجانب سنحاول إعطاء نظرة شاملة حول الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء والتي نعبر عنها بتطور مؤشر ميزانية صندوق (CASNOS).

1.2. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء:

هذا الصندوق هو مؤسسة توفر التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين ويتوجب على كل شخص يعمل بشكل مستقل الانضمام إليه (غراي و ساعو، 2024، صفحة 36)، ويتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويضم فئة العمال غير الأجراء الذي يزاولون نشاطاً لحسابهم الخاص وعرفه المشرع الجزائري كما يلي:

أ. تعريف الصندوق:

تم إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء في سنة 1992 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/92، يتضمن الطبيعة القانونية للصندوق الوطني والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي ويتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

كانت مهامه مختصرة سابقاً في أداءات التقاعد فقط حتى سنة 1975 ليشمل الأمومة والعجز والمرض وكل التأمينات التي تخص العمال غير أجراء. وتم دمجها سنة 1983 في النظام الموحد حيث كان يسمى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNASAT بموجب مرسوم 223/85 تم تقسيمه إلى ثلاث صناديق CNR، CNAS، CASNOS، وتم العمل به بداية من سنة 1995.

ب. مهام الصندوق:

تخضع إختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 93-119 صلاحيات الصندوق في (SGG Algérie, 2025):

- يسير معاشات المتقاعدين من غير الأجراء ومنحهم؛

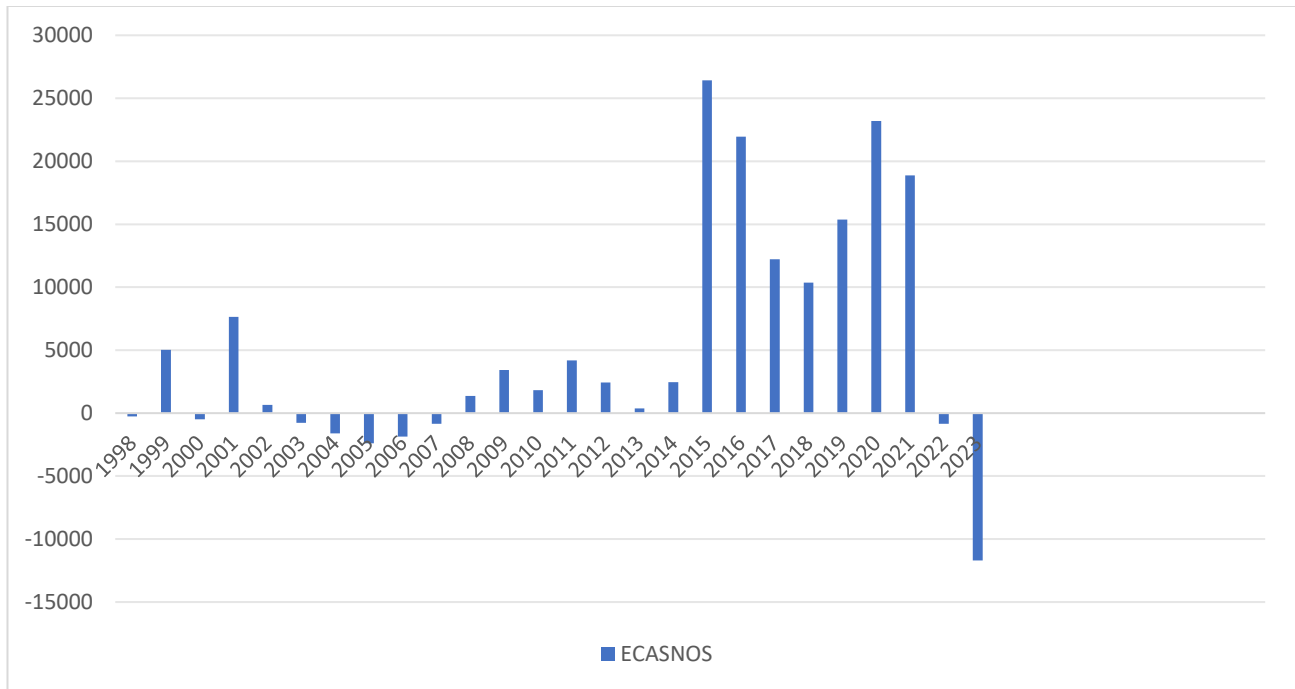
تأثير السوق غير المنظم على الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1998-2023)

- يسير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية؛
- يسير معاشات والمنح المصروفة؛
- يتولى تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الخدمات؛
- يسير عند الإقتضاء الخدمات المستحقة للأشخاص المستفيدين من إتفاقيات الضمان الاجتماعي وإتفاقياته الدولية؛
- ينظم الرقابة الطبية وينسقها؛
- يقوم بتسجيل المؤمن عليهم إجتماعيا المستفيدين؛
- يبرم إتفاقيات مع صناديق الضمان الإجتماعي للتأمين على الرقابة الطبية ومصلحة أداء الخدمة.

2.2. الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء:

من أجل تحليل الوضعية المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء في الجزائر، سوف نقوم بتحليل تطور الرصيد التوازني للصندوق والذي يتمثل في الفرق بين الإيرادات والنفقات. حيث أن الإيرادات تتكون من اشتراكات العمال الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص والمحددة بنسبة ب 15% من الأرباح السنوية، بالإضافة إلى الغرامات وزيادات التأخير وكذا إعانات الدولة، كما يسعى هذا الصندوق لتوفير التغطية الاجتماعية لمنتسبيه وذويهم، أما مؤشر النفقات فتتمثل في الخدمات التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء تؤثر على مؤشر نفقات الصندوق والمتتمثلة في بطاقة الشفاء، دفع فواتير الدواء، تقديم معاشات العجز، رأس مال الوفاة، المعاش المنقول، التقاعد، تغطية مصاريف عمليات القلب والجراحة، دفع معاش العجز، دفع فواتير المعدات الطبية، مصاريف النقل الصحي الخاص بمرضى غسيل الكلى، دفع مستحقات الولادة (SGG Algérie, 2025)، إلا ان هذا المؤشر يتأثر بعدة عوامل وتغيرات تؤثر عليه وهذا ما سوف نشير إليه من خلال تحليل هذا الرصيد التوازني خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2023، كما هو موضح الشكل الموالي:

الشكل (01): مؤشر الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (ONS، 2017)، (ONS، 2021)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المؤشر مر بعدة تطورات حيث شهدت الفترة من 1998 إلى 2007 تقلبات كبيرة سجلت فترات من العجز وفترات أخرى من الفائض، نتيجة في استقرار إيراداته ونفقاته في بداية الألفية الجديدة، فبالرغم من الإصلاحات التي شهدتها منظومة الضمان الاجتماعي وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي التي قامت بها الدولة والتي تهدف إلى تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل، إلا أن هذا لم يكن كافياً بالنسبة لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء لرفع إيراداته، وكما هو معروف أن من بين الأسباب التي تمثل تحديات كبيرة للصندوق وهو عزوف فئات أصحاب المهن الحرة بدرجة كبيرة عن تقديم الاشتراكات أو عدم التصريح برأس المال الحقيقي، بالإضافة إلى التهرب عن دفع الاشتراكات من الفلاحين (الموظفون في القطاع الزراعي غير المؤمنين (GRANGAUD, 1984, pp. 29-55) وهم أكبر فئة ممكن أن يستفيد منها الصندوق. وكذلك انخفاض أسعار المحروقات، وبالتالي إنكماش في المشاريع الاقتصادية وهذا ما يؤثر على صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير أجراء من ناحية عدد المشتركين، ودفع إشتراكهم السنوي مع الحفاظ على بطاقة الشفاء، وبالتالي تفاقم ميزانية الأدوية، وتميزت الفترة من 2008 إلى 2021 بزيادة في الرصيد التوازني بشكل عام، وزيادة عدد المشتركين في صندوق CASNOS الذي كان نتيجة عمليات التحسيس والتوعية، ووضع آليات لتمكين العمال غير الأجراء المدينين بالإشتراكات الاجتماعية من تسوية وضعيتهم، حيث تمكن العمال غير الأجراء من تسديد الاشتراكات مع الإعفاء من الزيادات والعقوبات عند دفع آخر قسط مستحق مما ساهم في جذب وزيادة عدد المشتركين في الصندوق، وهذا يعتبر عامل إيجابي للتوازن المالي للصندوق، ويعزى هذا الارتفاع إلى الخطة المنتهجة من قبل الصندوق (Mtess, 2023)، أما سنة 2021 شهدت تراجعاً ملحوظاً في الرصيد التوازني، وخاصة في السنوات الأخيرة، وقد يعكس هذا التراجع الأثر السلبي للأزمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة العبء على الصندوق، أما الفترة من 2022 إلى 2023 عرف مؤشر الرصيد التوازني تراجع حاد، بالرغم من التعافي التدريجي المرتبط بالجائحة الصحية، وذلك لعدم تمكن العديد من المشتركين من تسديد اشتراكاتهم وعدم استفادتهم من خدمات الصندوق.

3.2. مؤشر السوق غير المنظم:

يمكن الاطاحة بمفهوم السوق غير المنظم من خلال التعاريف التالية:

يعرف السوق غير المنظم على أنه "كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد" (بودلال، 2016، صفحة 09).

ويعرف كذلك على أنه "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الإطار القانوني، ولا تتطلب تأهيلات وقدرة عالية مقارنة بنظيراتها في القطاع الرسمي" (مطهري و بوثلجة، 2016، صفحة 79).

وبهذا فالسوق غير المنظم يعتبر ظاهرة متزايدة ومستمرة في العديد من البلدان، ولا سيما في الجزائر التي تعد من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بشكل واضح. ويعود السبب الرئيسي وراء هذه الظاهرة إلى مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد في العقود الأخيرة. فبعد التغيرات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري نتيجة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوق، وتبعات الأزمات الاقتصادية العالمية وتراجع أسعار النفط، أصبح العديد من العمال يواجهون صعوبة في الالتحاق بسوق العمل الرسمي.

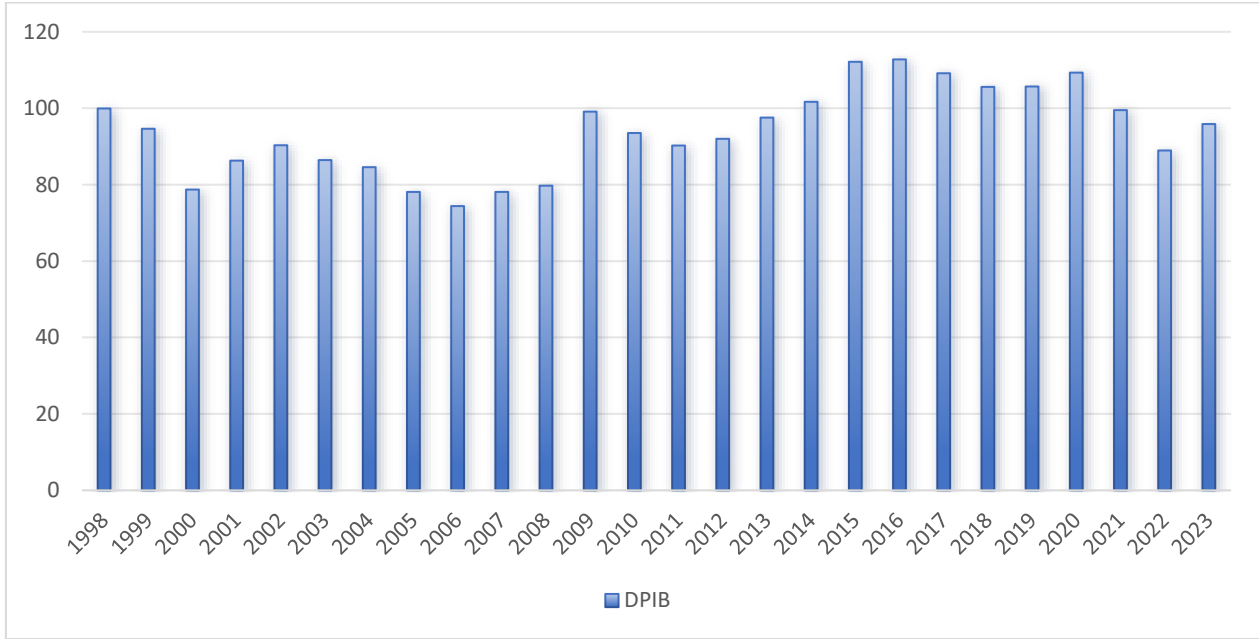
تعدد أسباب تزايد السوق غير المنظم في الجزائر، ولا توجد إحصائيات دقيقة تعبر عنه، من خلال هذا الجزء سنحاول توضيح وتحليل متغيرات اقتصادية ثلاث تعبر عن السوق غير المنظم في هذه الدراسة والمتمثلة في كل من:

أ. مؤشر الإنفاق الحكومي نسبة من الناتج المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي):

ويمثل مؤشر الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس اقتصادي يوضح حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بإجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. ويوضح الشكل الموالي تطور هذا المؤشر خلال الفترة ما بين 1998 إلى 2023:

الشكل (02): مؤشر الإنفاق الحكومي نسبة من الناتج المحلي للفترة 1998-2023

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (World Bank Group, 2024)

نلاحظ من خلال الشكل تتبع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مسارا متقلبا خلال الفترة 1998-2023، متأثرا بتفاعل عدة عوامل، فارتباط الجزائر بالاقتصاد النفطي جعل الإنفاق الحكومي حساسا لتقلبات أسعار النفط، كما تأثرت هذا المؤشر بالدورات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، لعبت السياسات الحكومية المتعاقبة دورا حاسما في تحديد حجم وتركيب الإنفاق، حيث اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسات مالية مختلفة، بعضها يركز على التقشف والبعض الآخر يركز على الإنفاق الاستثماري كما يمكن تلخيص أهم العوامل التي تؤثر على المؤشر في النقاط التالية:

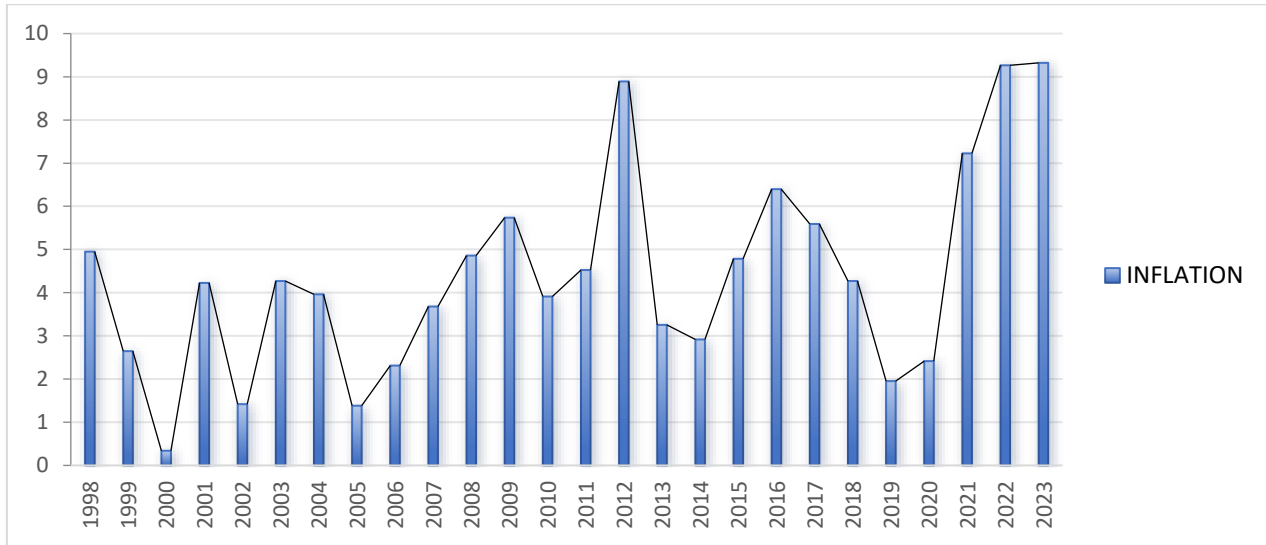
- برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الجزائرية (بنك الجزائر، 2024)،
 - ارتفاع وإنخفاض أسعار المحروقات؛
 - التغيرات السياسية والاجتماعية المتتالية؛
 - الأزمات الاقتصادية المتتالية وخاصة الأزمات النفطية (بن أحمد، 2020)، والأزمة الصحية الأخيرة التي أدت إلى تدخل الدولة بشكل كبير بانتهاجها سياسة إنفاق توسعية؛
- وبشكل عام يبقى مؤشر الإنفاق الإجمالي من بين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتأثر بالتحويلات الاقتصادية والتي تسعى الدولة إلى مسيرتها لأنها بالدرجة الأولى دولة إجتماعية تهدف إلى تحقيق عدالة إجتماعية.

ب. مؤشر التضخم:

إن ظاهر التضخم تعني أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية، ويعتبر أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات (بالقاضي، 2013، صفحة 140). ويوضح الشكل الموالي تطور معدل التضخم خلال الفترة ما بين 1998 إلى 2023:

الشكل (03): تطور مؤشر التضخم للفترة من (1998-2023)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (World Bank Group, 2024)

نلاحظ من خلال المنحنى أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 1998-2005، حيث أدى نمو الكتلة النقدية (Banque d'Algérie, 2002, p. 7) بنسبة 22.30% إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4.2% في سنة 2001 مقابل 0.3% في سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال لينخفض بعدها إلى 1.4% في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع و إلى 17.30% من جهة وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و 2004 حيث بلغ 4.3% و 4% على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي، لينخفض بعدها إلى سنة 2005 إلى 1.4% ففي سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3.7% مقابل 2.3% في سنة 2006، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار التي تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، في سنة 2009 واصل معدل التضخم الاتجاه التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007، نجد أن محددات التضخم في الجزائر تغيرت حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو العرض النقدي المنخفض، إذ أن الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، وعليه بلغ 5.7% في سنة 2009 مقابل 4.9% في سنة 2008. عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة المنخفض حيث في سنة 2010 إلى 3.9% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، (بنك الجزائر، 2012)، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في تلك السنة. وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات المواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم...)، وصل ارتفاعه ليلبلغ 8.9% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا لل عشرية، في سنتي 2013 و 2014 المنخفض معدل التضخم إلى 3.2% في 2.9% على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3.5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على

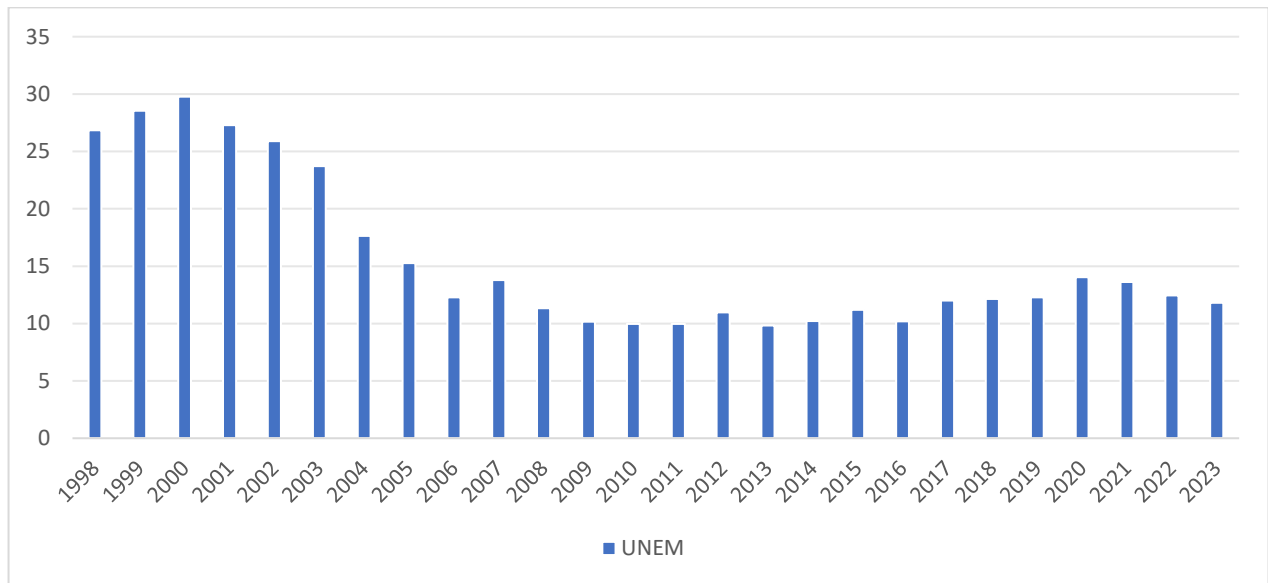
مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012، عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.8% في سنة 2015 ثم 6.4% في سنة 2016، وهذا راجع الى أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، أما خلال الفترة (2017-2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية - 8.38% و 11.10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4.3% في سنة 2018 مقابل 5.6% في سنة 2017، ليبلغ 1.95% في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية. وخلال الفترة من 2020 إلى 2021 ارتفع معدل التضخم من 2.41% إلى 7.22% وهذا راجع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية، وهذا ما خلفته جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى اضطرابات في سلاسل التوريد وزيادة تكاليف الشحن (بنك الجزائر، 2022)، مما أدى إلى ارتفاع العديد من الأسعار. وبلغ معدل التضخم أعلى مستوياته في عامي 2022 و 2023 حيث سجل 9.26% و 9.32% على التوالي وهو ما يُعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الخام على المستوى الدولي والتكاليف المرتبطة بالخدمات اللوجستية (بنك الجزائر، 2024).

ج. مؤشر البطالة:

تعتبر البطالة حالة اقتصادية تشير إلى عدم توافق بين العرض والطلب على العمالة، ومن خلال هذا المنطلق سوف نقوم بدراسة تطور معدل البطالة خلال الفترة ما بين 1998 إلى 2023. كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (04): تطور مؤشر البطالة للفترة 1998-2023

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (World Bank Group, 2024)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة من (1998-2023)، عرفت معدلات البطالة ارتفاع ملحوظ في السنوات من 1998 إلى 2000 حيث سجل معدل البطالة أعلى نسبة سنة 2000 بلغت 29.77% نتيجة برامج التكيف الهيكلي (من أبريل 1995 إلى مارس 1998) المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي ركزت على تحرير الأسعار والتحول إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية، وبسبب تطبيق هذه البرامج شهدت معدلات البطالة بالارتفاع وهذا راجع إلى خصخصة المؤسسات ومشروعات القطاع العام وموجة تسريح العمال وغلق للوحدات، كما نلاحظ تراجع معدلات البطالة من سنة (2000-2011)، وذلك راجع إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات (الصحية، التربية...)، فقد انخفض معدل البطالة إلى 9.96% سنة 2011 مقارنة بسنة 2000 التي وصلت إلى 29.77%)، كان هذا التحسن نتيجة مرحلة الإنعاش الإقتصادي التي عرفت البلاد، وتدخل الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحسن سوق العمل نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات

التي تساهم في زيادة المشاريع والاستثمارات في جميع القطاعات وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة وإمتصاص البطالة (وعلام و سفير، 2018، الصفحات 258-289)، عرفت الفترة من 2012 إلى 2015 تذبذب في معدلات البطالة بين الإرتفاع والإنخفاض، نتيجة إتباع الجزائر برامج تنموية مع الأولوية لدعم برامج مكافحة البطالة (هبال و قحايرية، 2018، صفحة 233)، وعرفت الفترة من 2016 إلى 2019 إستقرار في مؤشر البطالة بنسبة ما يقارب (10%)، وعرفت الفترة من 2019 إلى 2020 إرتفاع في معدلات البطالة بلغ سنة 2020 معدل (14.04 %) وذلك ناتج عن القيود التي فرضتها الدولة لتخطي أزمة كوفيد-19، نجم عنها غلق المصانع والشركات في مختلف القطاعات الخاصة والعامة، وفقدان العديد من الأشخاص مناصبهم، وفي سنة 2021 عرفت الأوضاع الإقتصادية في الجزائر تحسن وخاصة بعد إرتفاع أسعار المحروقات، وتعافي من الأزمة الصحية، بلغ معدل البطالة (13.60%). وفي سنتي 2022 و 2023 سجل معدل البطالة تراجع قدر بـ 12.43 و 11.81 على التوالي نتيجة استعادة إرتفاع أسعار المحروقات، كما رافقتها استحداث الحكومة الجزائرية منحة لطالبي العمل لأول مرة وخاصة فئة الشباب لتخفيف شبح البطالة.

3. نتائج الدراسة القياسية لأثر المؤشرات الاقتصادية على الرصيد التوازني للصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء:

1.3. توصيف النموذج والمؤشرات:

من أجل دراسة أثر مؤشر السوق غير المنظم على مؤشر الرصيد التوازني للصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء خلال الفترة 1998-2023 في الجزائر يتم الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$ECASNOS = \alpha + \beta 1 \text{ DPIB} + \beta 2 \text{ INFLATION} + \beta 3 \text{ UNEM} + \varepsilon t$$

حيث يمثل كل من:

ECASNOS: يمثل الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء

DPIB: يمثل الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي

INFLATION: يمثل التضخم السنوي

UNEM: يمثل معدل البطالة

يتمثل الهدف من هذه الدراسة قياس أثر السوق غير المنظم على مؤشر الرصيد التوازني للصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بالاعتماد على متغيرات الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي، نسبة التضخم والبطالة كمتغيرات مستقلة، وعلى مؤشر الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء كنسبة تابعة للفترة من 1998-2023. وبالاعتماد على النموذج الذي يمكن من تحديد الأثر على المدى الطويل والقصير، نلخص في الجدول الموالي الاحصاءات الوصفية للمتغيرات.

الجدول (01): الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ECASNOS	DPIB	INFLATION	UNEM
Mean	5268.647	94.01229	4.403856	15.50838
Median	2137.000	94.07182	4.247471	12.27750
Maximum	26431.00	112.7876	9.322174	29.77000
Minimum	-11709.85	74.38702	0.339163	9.820000
Std. Dev.	9224.878	11.26987	2.369148	6.731497
Skewness	0.855252	-0.008185	0.598360	1.128207
Kurtosis	3.031848	1.989749	2.848469	2.625812
Jarque-Bera	3.170741	1.105948	1.576360	5.667368
Probability	0.204872	0.575237	0.454672	0.058796

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews

باستقراء نتائج الجدول للإحصاءات الوصفية على حدا نجد أن متوسط مؤشر ECASNOS قدر بـ 5268.647 مليار دج، وقد وصلت أعلى قيمة 2137 مليار دج، وأقل قيمة -11709.85 مليار دج، حيث كان مقدار التشتت معتبر طوال فترة الدراسة 9224.878 مليار دج بحيث شهدت الرصيد تقلبات عديدة.

بالنسبة للمتغير المستقل الأول كان متوسط نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي 94.12%، متوسط التضخم 4.403% ومتوسط نسبة البطالة 15.508%.

بالنسبة للمقاييس الاحصائية معامل الالتواء Skewness يختلف عن الصفر وذو قيمة موجبة لجميع المتغيرات ماعدا نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي، مما يعني أن التوزيع يميل أكثر للجانب الأيمن أي أن غالبية القيم موجبة. تتبع سلسلة المتغيرات التوزيع الطبيعي حيث لم تتجاوز قيمة معامل التفلطح 3 الميزة للتوزيع الطبيعي كما تؤكد احصائية Jarque Berra التي سجلت احتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% لجميع المتغيرات.

2.3. الطريقة الاحصائية المعتمدة:

تتمثل خطوات نموذج ARDL في ما يلي:

- إجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية: اختبار ديكي فولر الموسع، واختبار فيليبس بيرون؛
- تحديد فترات الابطاء المناسبة؛
- إجراء اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية؛
- تقدير معاملات النماذج طويلة وقصيرة الأجل؛
- الاختبارات التشخيصية للتحقق من النموذج.

أ. نموذج الانحدار الذاتي للتأخر الموزع (ARDL)

يتم استخدام أسلوب تقدير الانحدار الذاتي للتأخر الموزع (ARDL) لفحص التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل للتضخم، البطالة والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على رصيد صندوق الضمان الاجتماعي. يفضل استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) بسبب مزاياه العديدة؛

- أولاً، يمكن تطبيقه على بيانات السلاسل الزمنية بغض النظر عما إذا كانت السلسلة ثابتة عند الفرق الأول (I_1) أو عند المستوى (I_0) أو مزيج من الاثنين؛
- ثانياً هو نموذج مناسب لتحليل حجم العينة الصغيرة وأيضاً أكثر مرونة لأنه يمكن استخدامه حتى عندما لا يكون ترتيب تكامل المتغيرات معروفاً قبل اختبار التكامل المشترك بعد تقدير المعادلة، من الضروري إجراء اختبار حدود للتحقق ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. إذا تم رفض الفرضية الصفرية، يتم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. أما إذا لم يتم رفض الفرضية الصفرية، فلا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. فقط عندما يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، يمكن تقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

يعرف النموذج بإسم نموذج $ARDL(m, n)$. يتم تحديد أطوال التأخر (m, n) باستخدام معايير المعلومات مثل AIC و HQ و SIC. بعد تقدير النموذج، إذا تم اختبار النموذج تشخيصياً وكان مناسباً، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يقيس سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل (Kwasi Poku & others, 2022, p. 236).

ب. استقرارية المتغيرات:

اختبارات جذر الوحدة تستخدم للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها وهناك العديد من الاختبارات المستخدمة في هذا الصدد، إذا كانت إحصائية الاختبار القيمة الحرجة وقيمة $p < 0.05$ - نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ، أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة، مما يعني أنها ثابتة. تتمثل اختبارات في كل من اختبار ديكي-فولر (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار جذر الوحدة.

الجدول (02): اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية)

At level					
		Ecasnos	Dpib	inflation	unem
ADF TEST	t-Statistic	-2.7258	-2.183	-1.677	-3.559
	Prob.	0.2358	0.483	0.738	0.045
PP TEST	t-Statistic	-1.939	-2.177	-1.711	-2.120
	Prob.	0.604	0.486	0.723	0.051
First Differ					
		Ecasnos	Dpib	inflation	Unem
ADF TEST	t-Statistic	-3.702	-5.454	-5.867	-4.291
	Prob.	0.0428	0.005	0.002	0.009
PP TEST	t-Statistic	-3.928	-5.513	-6.248	-4.257
	Prob.	0.0265	0.004	0.001	0.017

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews10

من خلال نتائج اختبارات ديكي فولر وفيليب بيرون لسلسلة المتغيرات الملاحظة في الجدول أعلاه في حالة وجود قاطع وثابت، نجد أن احتمالية كانت أكثر من مستوى المعنوية 0.05 في اختبار ديكي فولر (-0.236) أو بيرون (-1.94) للمتغير التابع، مما يعني قبول الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة وكون المتغير غير مستقر عند المستوى. أما عند أخذ الفروقات الأولى كانت الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.043) عند ديكي فولر و(0.026) عند بيرون، مما يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة وبالتالي الأخذ باستقرارية المتغير التابع عند الفرق الأول.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة كانت احتمالية أكبر من 0.05 عند المستوى لكل من متغير الانفاق الحكومي والتضخم، أي عدم استقرار السلسلة بينما متغير البطالة الاحتمالية أقل (0.04) أي أنها تستقر عند المستوى. كما أنه عند أخذ الفروقات الأولى كانت الاحتمالية أقل من 0.05 للمتغيرات المستقلة الثلاثة وبالتالي فان متغير الانفاق الحكومي والتضخم تستقر عند I_1 بينما البطالة عند I_0 .

3.3. النتائج التجريبية

نظرا للدرجات المختلفة لتكامل المتغيرات، سيكون من المناسب استخدام نموذج ARDL للتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين هذه المتغيرات. الخطوة الأولى لنموذج ARDL هي تحديد فترات التأخر المناسبة لكل من المتغيرات. لهذا الغرض، مرة أخرى، يمكن استخدام اختبارات AIC و SIC و HQ و LM في الدراسة، تم أخذ أطوال التأخر القصوى لأربع فترات لكل من المتغيرات الداخلية والخارجية. وفقا لذلك، تم الحصول على أدنى قيم AIC و SIC و HQ لـ ARDL :

الجدول (03): نموذج ARDL الأمثل

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
281	-177.486652	17.589696	18.383181	17.776617	ARDL(2, 3, 3, 4)
426	-179.249904	17.659082	18.402975	17.834321	ARDL(1, 2, 4, 4)
276	-177.330015	17.666365	18.509443	17.864969	ARDL(2, 3, 4, 4)
181	-178.420437	17.674585	18.468071	17.861506	ARDL(3, 2, 3, 4)
256	-177.477120	17.679738	18.522816	17.878342	ARDL(2, 4, 3, 4)
156	-177.477723	17.679793	18.522871	17.878397	ARDL(3, 3, 3, 4)
306	-179.500135	17.681830	18.425723	17.857069	ARDL(2, 2, 3, 4)
56	-177.773257	17.706660	18.549738	17.905264	ARDL(4, 2, 3, 4)
301	-178.837454	17.712496	18.505981	17.899417	ARDL(2, 2, 4, 4)
251	-177.028014	17.729819	18.622491	17.940106	ARDL(2, 4, 4, 4)
176	-178.122840	17.738440	18.581518	17.937044	ARDL(3, 2, 4, 4)
401	-179.141815	17.740165	18.533650	17.927086	ARDL(1, 3, 4, 4)
376	-178.250004	17.750000	18.593079	17.948604	ARDL(1, 4, 4, 4)
31	-177.266325	17.751484	18.644155	17.961771	ARDL(4, 3, 3, 4)

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews10

توضح نتائج الجدول أعلاه أن المفاضلة بين نموذج ARDL المناسب والذي يكون النموذج الذي يسجل أقل المعايير الإحصائية (AIC, BIC, HQ)، وقد كان نموذج ARDL(2.3.3.4) هو الأنسب، حيث حقق أقل القيم مقارنة بباقي النماذج الإحصائية 17.58 لمعيار AIC 18.38 لمعيار BIC و 17.77 لمعيار HQ.

الجدول(04): اختبار الحدود

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.296690	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews10

حتى يكون اختبار ARDL صالحا، يجب إجراء اختبار الحدود، في الجدول أعلاه تظهر نتائج اختبار الحدود رفض الفرضية الصفرية لأن قيمة إحصاء F المحسوبة (4.296) لا اختبار الحد في الجدول أكبر من مجال القيم الحرجة عند مستوى الدلالة 5%. أي أنه وفقا لاختبار الحدود لنموذج ARDL بما أن قيمة الاختبار أكبر من القيمة الحرجة العليا، توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وهي منطقية لا يوجد شك في استقرار العلاقة الطويلة كما ستدعم هذه النتيجة الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الجدول(05): نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPIB	700.0287	71.84516	9.743575	0.0000
INFLATION	-4030.092	601.9417	-6.695154	0.0002
UNEM	-382.9175	127.6384	-3.000017	0.0171
C	-37024.02	8841.204	-4.187667	0.0030

EC = ECASNOS - (700.0287*DPIB -4030.092*INFLATION -382.9175*UNEM -37024.0164)

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews10

نلاحظ من عمود الاحتمالية أن كل القيم لم تتجاوز مستوى المعنوية أي أنها ذات دلالة احصائية، كما كانت اشارة المعامل الأول موجبة بينما باقي المتغيرات المعاملات سالبة.

بالنسبة لمتغير الانفاق الحكومي كان المعامل موجب كبير (700.03) أي أنه في حال ارتفاع الانفاق الحكومي بوحدة واحدة، سيؤدي لزيادة رصيد صندوق الضمان الاجتماعي بـ 700.03 وحدة. قد يعود هذا لتدخل الدولة من خلال ضخ مبالغ لدعم الصندوق، كذلك المشاريع التنموية التي تؤدي لفتح مناصب عمل تشكل أجور تساهم في رفع مداخيل أقساط الصندوق.

أما عند ارتفاع التضخم بوحدة واحدة، سيؤدي لانخفاض مؤشر ECASNOS بـ 4030.09 وحدة. قد يفسر هذا بزيادة نفقات الصندوق لرفع القدرة الشرائية للمنتسبين. وتشير معامل البطالة بأنه في حال زيادتها بوحدة واحدة، سيؤدي لانخفاض مؤشر ECASNOS بـ 382.91 وحدة، وهذا لكون البطالة تعني ضياع اشتراكات تمثل نسبة من إيرادات الصندوق.

الحد الثابت C له معنوية إحصائية مما يؤكد أن المتغير التابع له مكونات أخرى غير المتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج.

الجدول(06): معاملات الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECASNOS(-1))	0.354614	0.131071	2.705507	0.0268
D(DPIB)	517.0946	64.11340	8.065312	0.0000
D(DPIB(-1))	-497.3904	153.2940	-3.244683	0.0118
D(DPIB(-2))	29.69327	72.57906	0.409116	0.6932
D(INFLATION)	-813.6340	190.3434	-4.274558	0.0027
D(INFLATION(-1))	3547.143	975.6084	3.635827	0.0066
D(INFLATION(-2))	951.7946	583.8245	1.630275	0.1417
D(UNEM)	186.8171	263.7947	0.708191	0.4989
D(UNEM(-1))	804.2848	273.8490	2.936965	0.0188
D(UNEM(-2))	-57.90078	333.1980	-0.173773	0.8664
D(UNEM(-3))	643.8159	284.2197	2.265205	0.0533
CointEq(-1)*	593860-1.	0.274698	-5.676722	0.0005
R-squared	0.968939	Mean dependent var	-697.0772	
Adjusted R-squared	0.940466	S.D. dependent var	8000.475	
S.E. of regression	1952.082	Akaike info criterion	18.29803	
Sum squared resid	45727472	Schwarz criterion	18.88706	
Log likelihood	-207.5764	Hannan-Quinn criter.	18.45430	
Durbin-Watson stat	2.084788			

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews10

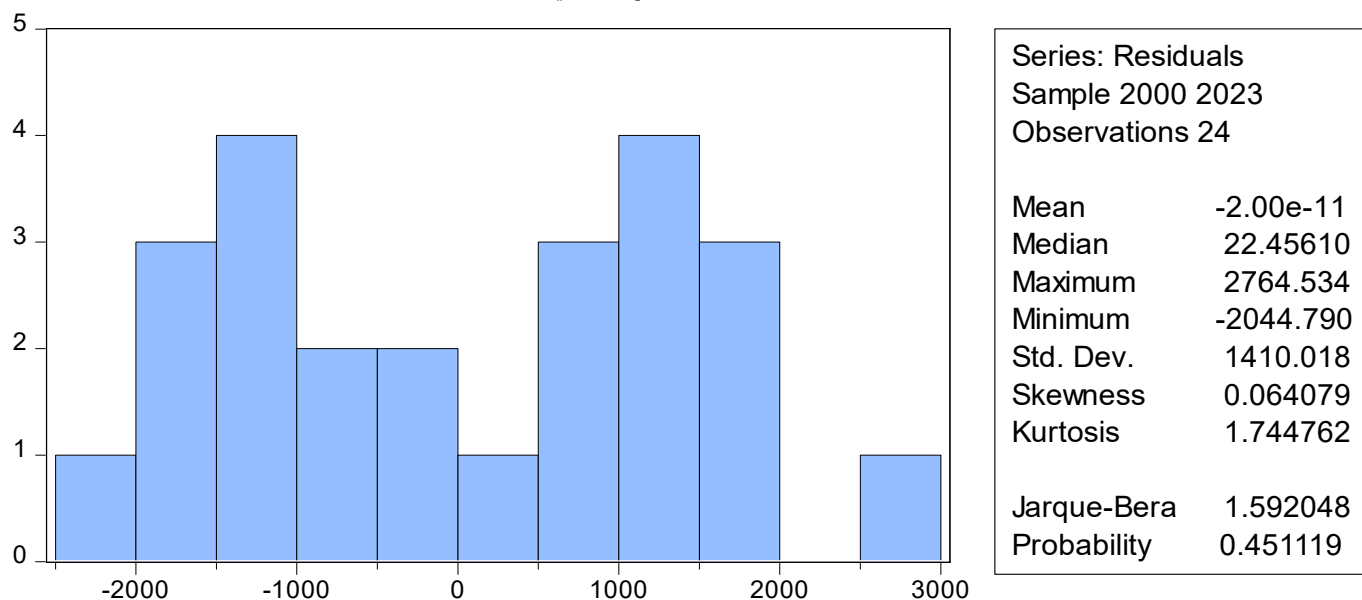
يوضح الجدول كلا من النتائج قصيرة الأجل ونتائج تصحيح الخطأ. أولاً، معامل تصحيح الخطأ (ECTt-1) سلبي وذو دلالة إحصائية كما هو متوقع. وهذا يعني أن الاختلالات التي تحدث في الأجل القريب تزال من الأجل البعيد وتكون السلسلة مرة أخرى قريبة من قيم التوازنية في الأجل البعيد.

عند فحص المعلومات المؤثرة في الأجل القريب، يتم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- ففي الأجل القريب، وجد أن هناك علاقة إيجابية للإنفاق الحكومي وتأثير سلبي للتضخم بينما البطالة لم تكن معنوية دون أخذ فترات الابطاء.
- إن تفاوت النتيجة حسب فترة الابطاء يعني أن الأثر اللحظي يختلف حسب الفترة وعوامل أخرى لذلك نأخذ بالأثر على المدى الطويل.
- القدرة التفسيرية Adjusted R-squared وهي قيمة معتبرة، نسبة Durbin-Watson stat تعادل القيمة المثالية 2 مما يعني غياب التداخل الخطي بين المتغيرات.

للتأكد من صلاحية النموذج نستعرض التوزيع الطبيعي للبواقي والاختبارات التشخيصية. يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية bera-jarque بالقيمة الجدولية Chi-Square عند مستوى معنوية 0.05.

الشكل (05): اختبار توزيع البواقي



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برمجية Eviews10

من الشكل أعلاه يمكننا تأكيد شرط اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من الجدولية، كما سجلت احتمالية Jarque Berra قيمة (0.45) أكبر من 0.05 مما يدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي للمتغير التابع والمستقل وهذا عند مستوى معنوية 5 %.

جدول (07): اختبار LM TEST

LM TEST		
	valeur	Prob
F-statistic	0.119781	0.8892
Obs*R-squared	0.921460	0.6308

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد برمجية Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه لمجموع الاختبارات نستنتج أن النموذج خالي من المشاكل الاحصائية، حيث بلغت احتمالية فيشر في اختبار LM Test (0.8892) وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي.

جدول (08): اختبار Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey		
	valeur	Prob
F-statistic	3.023435	0.592
Obs*R-squared	20.40123	0.1571
Scaled explained SS	0.844114	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد برمجية Eviews 10

للكشف عن ثبات تباين حد الخطأ في النموذج المقدر نستعين باختبار Breusch-Pagan-Godfrey والذي كانت فيه الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ في النموذج المقدر.

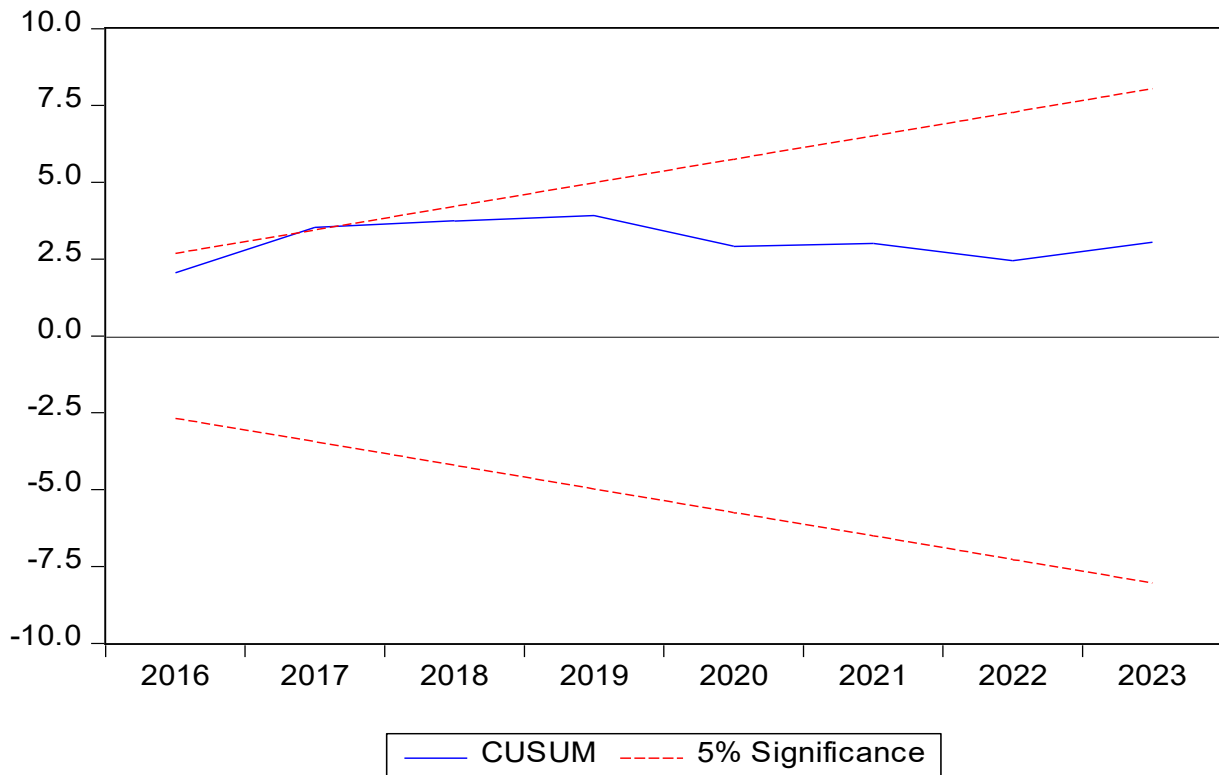
جدول (09): اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test		
	valeur	Prob
F-statistic	1.040281	0.3328
Obs*R-squared	1.082184	0.3328

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد برمجية Eviews 10

من خلال نتائج الاختبار Ramsey RESET Test التي تظهر احتمالية تساوي (0.33) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي الشكل الدالي للنموذج المقدر سليم.

الشكل (06): مجموع التراكمي للبواقي المعدلة Test CUSUM



المصدر: من اعداد الباحث باعتماد برمجية Eviews 10

قمنا بفحص ثبات متغيرات المدى الطويل مع الحركات قصيرة المدى للمعادلات بالاعتماد على اختبارات المجموع التراكمي (CUSUM) التي اقترحها Borensztein 1998

من خلال شكل للمجموع التراكمي للبواقي المعدلة Test CUSUM، نلاحظ ان المنحنى يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، وبالتالي هناك استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في القصير والطويل، مما يمكننا الحكم باستقرارية النموذج.

4. تحليل ومناقشة النتائج:

بعد إتباع الخطوات المنهجية للدراسة القياسية، توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للإنفاق الحكومي على الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، ففي حال ارتفاع الانفاق الحكومي بوحدة واحدة، سيؤدي لزيادة رصيد صندوق الضمان الاجتماعي بـ 700.03 وحدة.
- يمكن أن يشكل الإنفاق الحكومي أداة مفيدة للسياسة الاقتصادية ن خلال آلية السياسة المالية التوسعية أو الانكماشية، يمكن أن تستخدم الحكومات السياسة المالية التوسعية لتحفيز الاقتصاد أثناء الركود. قد يعود هذا لتدخل الدولة من خلال ضخ مبالغ لدعم الصندوق، كذلك المشاريع التنموية التي تؤدي لفتح مناصب عمل تشكل أجور تساهم في رفع مداخيل أقساط الصندوق. على سبيل المثال: تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل مباشر، الأمر الذي يمكن أن يساعد في زيادة الإنتاج والعمالة، وبالتالي فان ارتفاع العمالة القانونية يساهم في رفع اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء؛
- وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للتضخم على الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، ففي حال ارتفاع التضخم بوحدة واحدة، سيؤدي لانخفاض الرصيد التوازني للصندوق بـ 4030.09 وحدة.
- نفسر الأثر السلبي للتضخم بما ينص عنه قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته، على زيادة رواتب المتقاعدين وربطها بمعدل التضخم أو بمتوسط نمو أجور مشتركين الضمان الاجتماعي أيهما أقل، وبالتالي فان ارتفاع معدلات التضخم سيؤدي لزيادة مستحقات الصندوق وبالتالي زيادة المصاريف وترجيح الكفة أكثر للرصيد السالب اذا لم تغطي بالاشتراكات المحصلة.
- وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للبطالة على الرصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، ففي حال زيادتها بوحدة واحدة، سيؤدي لانخفاض الرصيد التوازني للصندوق بـ 382.91 وحدة.
- تعد البطالة بأنها حالة من التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم من قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج، وبالتالي فان ارتفاع البطالة يشكل اشتراكات ضائعة لصندوق الضمان الاجتماعي، كما أنها من جهة أخرى تزيد من نسبة الاعالة للطرف المشترك في الضمان الاجتماعي وبالتالي زيادة في المستحقات.

5. الخاتمة:

يشكل السوق غير المنظم ظاهرة معقدة تؤثر على مختلف الاقتصاديات في العالم وذلك من خلال تهرب العمال في هذا القطاع من دفع الاشتراكات والضرائب مما يقلل من حجم الدخل الحقيقي للبلاد. كما له تأثيرات على مختلف القطاعات بما في ذلك سوق العمل والذي يعتبر المحرك الرئيسي للعمالة الرسمية، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة وخاصة في مجال الضمان الاجتماعي حيث تعرف نسبة معتبرة من العمالة غير الرسمية خارج نظام دفع الاشتراكات لصالح الصناديق، كون أن انكماش العمالة الرسمية، يجعل العمال يتحملون عبئا مباشرا متزايدا يتمثل في تمويل الاحتياجات الاجتماعية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على نوعية حياتهم. وهذا ما يؤثر عليها سلبا وخاصة في جانب التوازن المالي. ومن خلال هذه الدراسة قمنا بقياس أثر السوق غير المنظم على صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الجراء بالاعتماد على متغيرات الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي، نسبة التضخم والبطالة كمتغيرات مستقلة، ورصيد التوازني لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء كمتغير تابع للفترة من 1998-2023.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا للنتائج التالية:

- ثبت صحة الفرضيات، وذلك ما أظهرته نتائج الدراسة باستعمال نموذج ardl؛
- إن تزايد حجم الإقتصاد غير رسمي الذي أثر سلبا على الإقتصاد الوطني من خلال ارتفاع المتغيرات الاقتصادية والتي عبرنا عليها بمعدلات البطالة (تذبذب وعجز سوق العمل في توفير مناصب الشغل)، التضخم، وذلك نظرا لعدم توفر بيانات كافية حول مؤشر سوق العمل غير المنظم في الجزائر؛

- إن تعدد الأنشطة الاقتصادية غير المصرح عنها تنعكس سلبا على التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء؛

التوصيات والمقترحات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

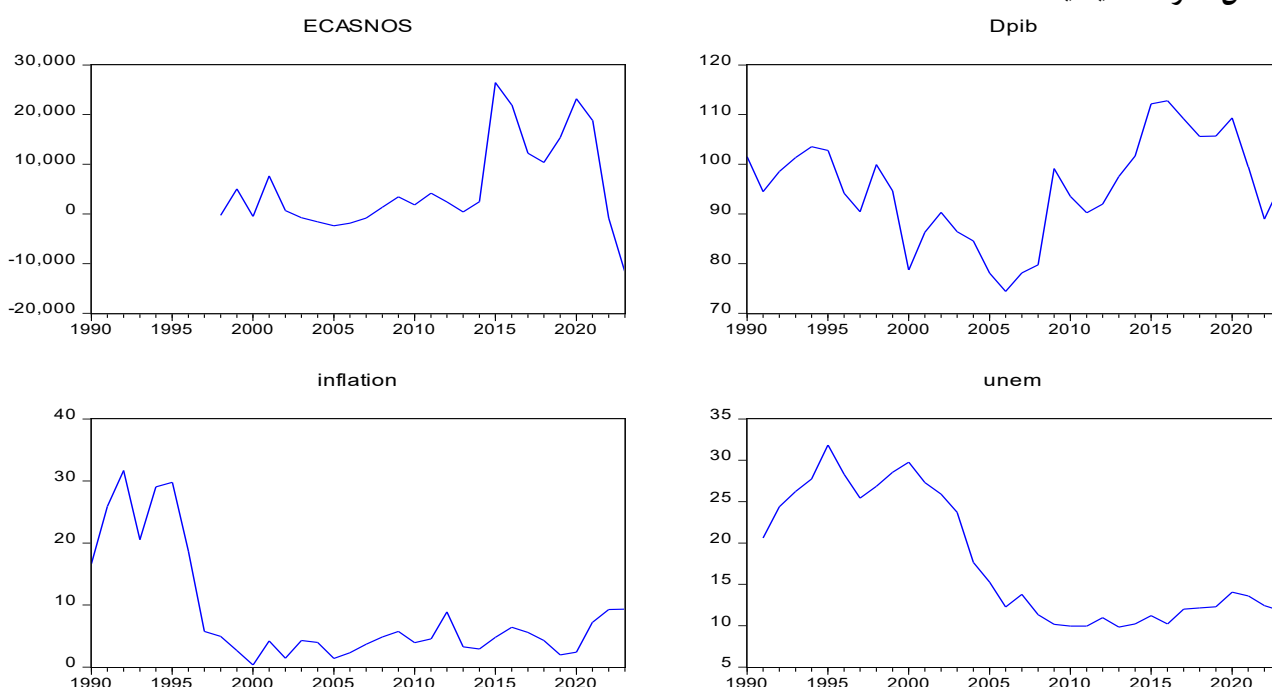
- دمج السوق غير المنظم في منظومة الضمان الاجتماعي، من خلال تشجيع وتحفيز من يعملون بهذا السوق على الدخول إلى القطاع الرسمي سواء على المستوى الضريبي من خلال تخفيض نسبة الضرائب المفروضة أو على مستوى اشتراكات الضمان الاجتماعي (تخفيض الاشتراكات) والخدمات التي يقدمها؛
- مراجعة مستوى الأجور لعمال القطاع الرسمي من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمهني ولتجنب انتقالهم إلى ظاهرة العمل غير المنظم؛
- معالجة التهرب الضريبي من خلال تعزيز الرقابة على أرباب العمل؛
- تحفيز فئة الشباب والخريجين على إنشاء مشاريعهم الخاصة، مع الزامية دفع الاشتراكات مما يساهم في تقليل البطالة ورفع اشتراكات الصندوق؛
- تبسيط الإجراءات الادارية وتخفيض دفع الاشتراكات كحافز لجلب المساهمين وتحسين الرصيد التوازني.

المراجع والإحالات:

1. Ahsène , I. (2017). *The Informal employment and social security system Equilibrium « Case study: Algerian social security system » 1990-2016 National fund of Retirement (CNR).Master in social security Option: Actuarial Sciences-ecialized in Social Security*,. Algeria: Higher School Of Social Security.
2. GRANGAUD, M.-F. (1984). Rôle de la sécurité sociale en Algérie. *Cahiers du CREAD, 2ème trimestre* (2), 55-29.
3. Banque d'Algérie. (2002). *Rapport annuel*.
4. Kathleen , M. (2020). Social Security reform in the presence of informality. *Review of Economic Dynamics* .
5. Kenichi , H., & Miloslav , H. (2016). Extending Social Security to the Informal Economy. *evidence from Bosnia and Herzegovina and the Republic of Moldova*.
6. Kwasi Poku & others. (2022). The influence of government expenditure on economic growth in Ghana: An Ardl approach. *Cogent Economics & Finance, 10*.
7. Mtess. (2023, 03 01). Récupéré sur Ministère du Travail , de l'Emploi et de la Sécurité Sociale: <https://www.mtess.gov.dz/ar/>
8. SGG Algérie. (2025, 01 21). Récupéré sur jora: <https://www.joradp.dz/HFR/Index.htm>
9. SGG Algérie. (2025, 01 21). Récupéré sur jora: <chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpgclclefindmkaj/https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2020/F2020016.pdf>
10. World BanK Group. (2024, 12 16). Consulté le 12 30, 2024, sur <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG>
11. World BanK Group. (2024, 12 16). *Gross national expenditure (% of GDP)*. Consulté le 12 30, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/NE.DAB.TOTL.ZS>
12. World BanK Group. (2024, 12 16). *Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)*. Consulté le 12 30, 2024, sur <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

13. أحمد غراي، و باية ساعو. (2024). توسيع نطاق الضمان الاجتماعي كآلية للحد من التشغيل غير الرسمي، بالاشارة إلى كل من الجزائر والأردن. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 09 (العدد 02)، 28-41.
14. بلقاسم بالقاضي. (2013). التضخم وأثره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 02(28)، 139-151.
15. بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي.
16. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر.
17. الديوان الوطني للإحصائيات. ONS. (2017). الجزائر بالأرقام (نتائج 2014-2016)، رقم 47. الجزائر.
18. الديوان الوطني للإحصائيات. ONS. (2021). الجزائر بالأرقام (نتائج 2018-2019)، رقم 49. الجزائر.
19. بنك الجزائر. (2024). التقرير السنوي 2023، التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر.
20. جيلالي بن احمد. (2020). سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر- إشكالية وآليات- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد عمومي وإجتماعي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان.
21. عادل هبال، و سيف الدين قحاييرة. (2018). البطالة في الجزائر، أي مستقبل في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 233.
22. علي بودلال. (2016). القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل إستقطابه. المجلة الجزائرية للمالية العامة (العدد 06)، 22-07.
23. كمال مطهري، و عبد الناصر بوثلجة. (2016). رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي تجارب دولية ومحلية. المجلة الجزائرية للمالية العامة (العدد 06)، 77-116.
24. مولاوي وعلام، و محمد سفير. (2018). أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة: 1970-2015. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة (8)، 259-289.

ملاحق الدراسة القياسية:



Dependent Variable: ECASNOS
 Method: ARDL
 Date: 12/30/24 Time: 22:58
 Sample (adjusted): 2000 2023
 Included observations: 24 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): DPIB INFLATION UNEM
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 500
 Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 4)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ECASNOS(-1)	-0.204771	0.269618	-0.759487	0.4693
ECASNOS(-2)	-0.354614	0.179535	-1.975185	0.0837
DPIB	517.0946	111.6285	4.632282	0.0017
DPIB(-1)	77.12965	201.4737	0.382827	0.7118
DPIB(-2)	527.0836	201.3544	2.617691	0.0308
DPIB(-3)	-29.69327	100.4380	-0.295638	0.7750
INFLATION	-813.6340	327.8404	-2.481799	0.0380
INFLATION(-1)	-1923.690	367.3983	-5.235980	0.0008
INFLATION(-2)	-2595.349	640.3782	-4.052837	0.0037
INFLATION(-3)	-951.7946	788.8376	-1.206579	0.2621
UNEM	186.8171	442.3258	0.422352	0.6839
UNEM(-1)	20.35170	522.0803	0.038982	0.9699
UNEM(-2)	-862.1855	579.9520	-1.486650	0.1754
UNEM(-3)	701.7167	633.4545	1.107762	0.3002
UNEM(-4)	-643.8159	493.8924	-1.303555	0.2286
C	-57734.72	20644.56	-2.796607	0.0233
R-squared0.978177				
Adjusted R-squared0.937258				
S.E. of regression2390.802				
Sum squared resid45727472				
Log likelihood-207.5764				
F-statistic23.90521				
Prob(F-statistic)0.000054				
Mean dependent var5509.743				
S.D. dependent var9544.716				
Akaike info criterion18.63137				
Schwarz criterion19.41674				
Hannan-Quinn criter.18.83973				
Durbin-Watson stat2.084788				